منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

تقرير حول

تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي خلال الربع الرابع من عام 2020

متابعة تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي

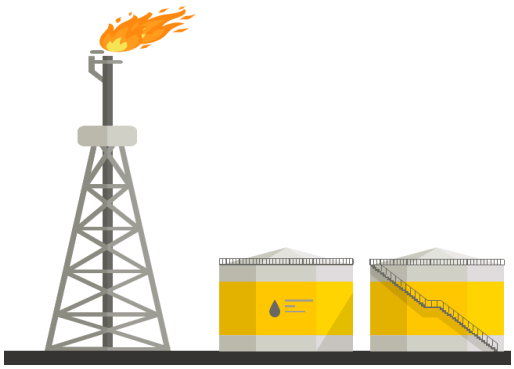

إعداد

المهندس/ وائل حامد عبد المعطي

خبير صناعات غازية

مراجعة

الدكتور/ سمير محمود القرعيش

مدير إدارة الشؤون الفنية

اعتماد

سعادة الأستاذ/علي سبت بن سبت

الأمين العام

آذار/مارس 2021

مقدمة

في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في سبيل المتابعة الدورية للمستجدات في السوق العالمية للغاز الطبيعي وإبراز ما لها من انعكاسات على الدول العربية التي تحتل مكانة متقدمة على الخريطة العالمية للغاز، يسرنا أن نقدم التقرير الربع سنوي عن تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي والذي يغطي الربع الرابع من عام 2020.

يفند التقرير أبرز التطورات والتغيرات التي شهدتها صناعة الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الرابع محل الدراسة من خلال استعراض ديناميكية الأسواق، وتطور إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية، والموقف الاستثماري في المشاريع الجديدة، وذلك في ظل المتابعة المستمرة لدراسة تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على قطاع الغاز العالمي.

يضم التقرير خمسة محاور رئيسية، حيث يقدم **المحور الأول** لمحة عامة عن السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثالث من عام 2020، ويتناول **المحور الثاني** تطور أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية، بينما يتناول **المحور الثالث** تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمي، ومكانة الدول العربية في السوق العالمي، وفي **المحور الرابع** يتناول التقرير تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية، أما **المحور الخامس** فيتناول حالة مشاريع الغاز الطبيعي المسال المخطط تنفيذها وفق آخر المستجدات، وقد اختتم التقرير بالمشهد العام للصناعة في عام 2020.

وتأمل الأمانة العامة لمنظمة أوابك أن يوفر التقرير مادة ثرية للمختصين والخبراء، وصانعي القرار.

والله ولي التوفيق،،،

الأمين العام

علي سبت بن سبت

1. لمحة عامة عن السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثالث من عام 2020

بعد التراجع الحاد الذي شهدته أسعار الغاز الطبيعي خلال النصف الأول من عام 2020، بدأت الأسعار في التعافي مجدداً بداية من شهر تموز/يوليو حيث ارتفع السعر في السوق الأوروبي حسب مركز TTF في هولندا إلى نحو 4 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في آب/أغسطس مقارنة بـ2.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر تموز/يوليو، وفي السوق الفوري في منطقة شمال شرق آسيا ارتفع سعر شحنات الغاز الطبيعي المسال في شهر آب/أغسطس إلى 5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. أما في الولايات المتحدة فقد ارتفع سعر الغاز حسب مركز هنري في شهر آب/أغسطس إلى 2.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. ويعود تعافي الأسعار إلى انتعاش الطلب في عدة أسواق مستهلكة كبرى في مقدمتها الولايات المتحدة والصين والهند بالإضافة إلى أوروبا مدفوعاً بنمو الطلب في قطاع الكهرباء بسبب ظروف الطقس الحار. كما عزز من تعافي الأسعار، تخفيض الإنتاج من قبل كبار المنتجين للغاز الطبيعي المسال في استجابة للتداعيات التي سببتها الجائحة لإعادة التوزان بين العرض والطلب العالمي

أما من جانب الإمدادات، فقد كان الربع الثالث على موعد مع أول انخفاض على أساس سنوي، حيث تراجع إجمالي الصادرات إلى 82.6 مليون طن مقارنة بنحو 88.8 مليون طن مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا التراجع كردة فعل طبيعية نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ليوقف ولأول مرة قطار نمو صادرات الغاز الطبيعي المسال المستمر طيلة سنوات.

وكانت الولايات المتحدة اللاعب العالمي الأكثر تضرراً بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من حيث الصادرات، حيث استمرت صادراتها في التراجع للربع الثالث على التوالي لتسجل 7.3 مليون طن مقارنة بـ 10 مليون طن التي حققتها خلال الربع الثاني، بنسبة تراجع بلغت الـ 27% بين الربعين الثاني والثالث، ونحو 17% على أساس سنوي مقارنة بالربع المماثل من عام 2019 الذي بلغت صادراته آنذاك نحو 8.8 مليون طن. كما تراجعت الصادرات بنسب وكميات متفاوتة من بعض الدول المصدرة مثل أستراليا وترينيداد وتوباغو، بينما حافظ البعض الآخر على مستويات إنتاجه. أما الدول العربية، فقد كان تأثيرا الجائحة محدودا على حجم صادراتها التي بلغت 25.8 مليون طن خلال الربع الثالث.

2. تطور أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الرابع من 2020

استمرت أسعار الغاز الطبيعي المسال في اتخاذ مسار الصعود خلال الربع الرابع محققة قفزات ضخمة في المستويات فاق التوقعات في بعض الأسواق الرئيسية، منقادة بانتعاش الطلب في عدة أسواق مستهلكة كبرى وإجراءات تخفيض الإنتاج من قبل كبار المنتجين في استجابة للتداعيات التي سببتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولأسباب أخرى تتعلق بإيقاف بعض وحدات الإسالة بغرض الصيانة.

ففي السوق الأوروبي، استمرت أسعار الغاز الطبيعي حسب مركز TTF في هولندا (المرجع الرئيسي لتجارة الغاز الطبيعي في منطقة شمال غرب أوروبا) في الصعود خلال الربع الرابع من 2020. حيث ارتفعت الأسعار خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى نحو 4.8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مقارنة بنحو 3.8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية التي سجلتها نهاية شهر أيلول/سبتمبر، ثم حققت قفزة كبرى بأكثر من 30% خلال شهر كانون الأول/ديسمبر مقارنة بشهر تشرين الثاني/نوفمبر ووصلت إلى 7 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بنهاية الشهر كما يبين الشكل -1، ويعود هذا الصعود الحاد لمؤشر TTF في السوق الأوروبي إلى سببين رئيسيين:

1. ظروف الشتاء الذي جاء أكثر برودة من المتوقع مما أعطى دفعة لتنامي الطلب على الغاز الطبيعي المسال

2. مخاوف من تراجع الإمدادات من حقول الغاز في النرويج بسبب الإضطرابات التي قام بها العمال في القطاع النفطي

الشكل-1: تطور أسعار الغاز الطبيعي الفورية في الأسواق العالمية

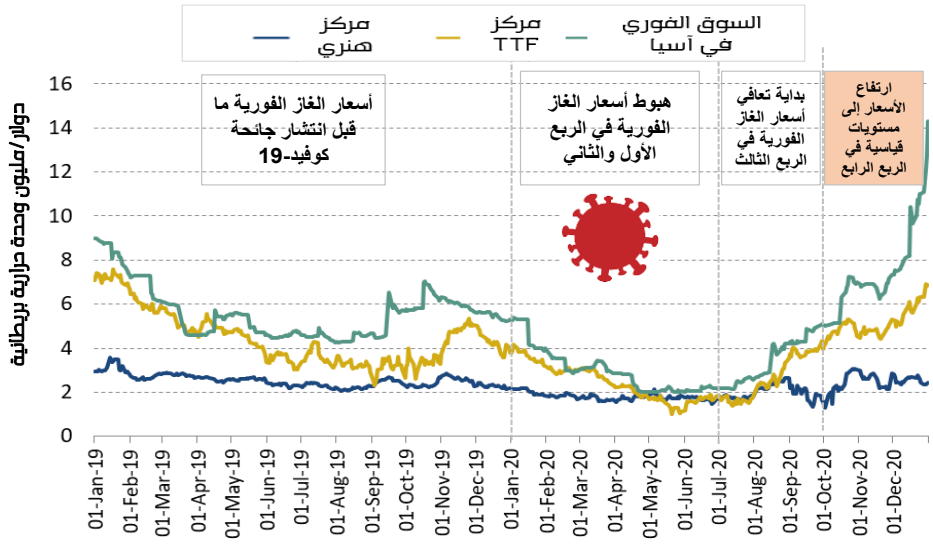

المصدر: Cedigaz, natural gas in the world, 2020

واستناداً على ما سبق، حققت أسعار TTF في السوق الأوروبي نمواً خلال الربع الرابع من عام 2020 أعلى من الربع المماثل له من عام 2019 بنحو 25%، ولمتوسط عام 2020 كانت أعلى بنحو 38% عن عام 2019، في إشارة واضحة إلى تعافي أسعار الغاز الطبيعي الفورية بعد أن شهدت مستويات انخفاض تاريخية بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وما تسببت فيه من تراجع للنشاط الاقتصادي.

وفي السوق الآسيوي، كانت أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية على موعد مع ارتفاعات تاريخية لم تشهدها طيلة سنوات، حيث قفزت الأسعار الفورية في سوق شمال شرق آسيا (مؤشر شحنات الغاز الطبيعي المسال الفورية لمنطقة آسيا) خلال النصف الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر بنحو 27% مقارنة بشهر أيلول/سبتمبر لتصل إلى 4.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، واستكملت رحلة الصعود خلال النصف الثاني من نفس الشهر بوصولها إلى أعلى من 6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية منقادة بتوقعات الطقس البارد في فصل الشتاء في شمال شرق آسيا. الأمر الذي دفع كبار المستوردين الآسيويين إلى الإقبال على شراء المزيد من شحنات الغاز الطبيعي المسال بغرض تأمين مخزونات كافية لذروة الطلب المتوقعة. ومع دخول شهر تشرين الثاني/نوفمبر، استمرت الأسعار في الصعود لتحقق أعلى مستوى لها في عامين حيث بلغت نحو 7.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وذلك بسبب تنامي الطلب من كلا من الصين وكوريا الجنوبية على وجه الخصوص. أما في شهر كانون الأول/ديسمبر، فقد قفزت أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية قفزة صاروخية ، لتتجاوز حاجز 14 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية لتحقق مستوي قياسي هو الأعلى خلال السنوات الست السابقة، ووصلت إلى 14.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بنهاية الشهر، لتعود بالذاكرة إلى المستويات التاريخية التي شهدها السوق الآسيوي بعد حادثة مفاعل فوكوشيما النووي وما أعقبه من ارتفاع غير مسبوق في أسعار الغاز بسبب امتصاص كل إمدادات الغاز الطبيعي المسال في السوق الفورية لتلبية الطلب المتنامي على الغاز في قطاع الكهرباء في اليابان التي تعد أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال عالمياً.

ويمكن إيعاز هذا الصعود الحاد في الأسعار لعدة عوامل كما يبين الشكل-2، أبرزها تنامي الطلب في فصل الشتاء الذي جاء بارداً أكثر من المتوقع، وتوقف بعض محطات الغاز الطبيعي المسال في الجزائر وأستراليا والنرويج لأسباب تتعلق بالصيانة والإضرابات العمالية ومن حدوث شح في الإمدادات، ثم الإقبال من قبل شركات التجارة في السوق الآسيوي على شراء المزيد من شحنات الغاز الطبيعي المسال بسبب المخاوف من عدم كفاية الإمدادات خلال شهور الشتاء القارس. يضاف إلى ذلك الاضطرابات التي حدثت في سوق نقل الغاز الطبيعي المسال بسبب تزاحم الناقلات في قناة بنما نتيجة

تعطيل العمل بها لإصـــابة العاملين بها بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومن ثم تشـــديد الإجراءات الصحية على عمليات المرور عبر القناة، حيث أدى ذلك إلى زيادة فترة الانتظار إلى عدة أيام. وقد انعكس ذلك على أسـعار تأجير ناقلات الغاز الطبيعي المسـال في السـوق الفوري التي ارتفعت هي الأخرى إلى مستويات قياسية. وإجمالا فإن الصعود الحاد في أسعار الغاز في شمال شرق آسيا خلال الربع الرابع من عام 2020 حقق نمواً 26% مقارنة بالربع المماثل من عام 2019.

الشكل-2: العوامل التي ساهمت في الارتفاع الحاد لأسعار الغاز الطبيعي المسال في شمال شرق آسيا

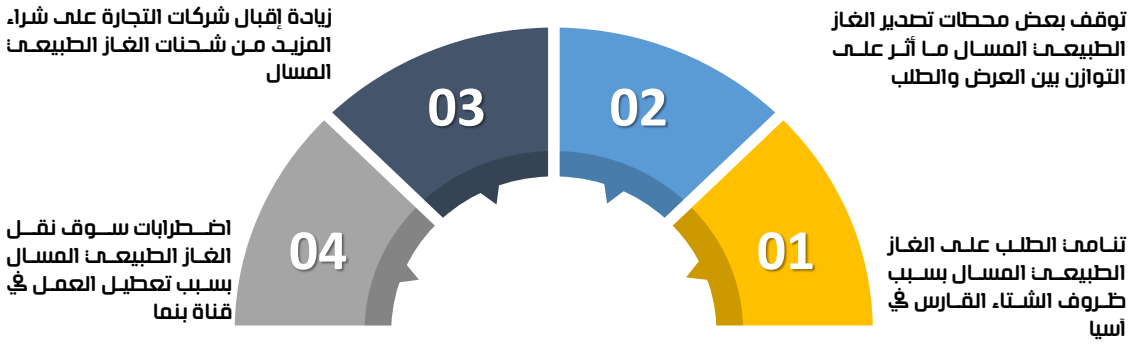

أما في **أمريكا الشمالية**، فقد شهدت أسعار الغاز الطبيعي وفقاً لمركز هنري ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام 2020، حيث ارتفعت إلى 2.4 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال شـــهر تشرين الأول/أكتوبر مقارنة ب 1.92 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أيلول/سبتمبر بنسب نمو25%. كما حققت قفزة أخرى خلال شـهر تشـرين الثاني/نوفمبر بسـبب تنامي الطلب الموسـمي على الغاز خلال فصل الشتاء في الولايات المتحدة لتصل إلى 2.6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، واستمرت عند هذا المستوى خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وإجمالا، فقد حققت أسعار مركز هنري في السـوق الأمريكي نمواً خلال الربع الرابع من عام 2020 أعلى من الربع المماثل له من عام 2019 بنحو 5.4%.

أما بالنسبة لأسعار شحنات الغاز الطبيعي المسال في **الاتفاقيات طويلة الأمد المرتبطة بسعر خام برنت الأمريكي** (11-12% من سـعر خام برنت حسـب شـروط التعاقد) فقد ارتفعت بشـكل طفيف خلال الربع الرابع إلى 6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بفضل التعافي الذي شهدته أسعار خام برنت خلال الربع الثالث، حيث عادة ما يظهر تأثير سـعر خام برنت على شـحنات الغاز الطبيعي المسـال في السوق طويل الأمد بعد ثلاث شهور تقريباً من تاريخه حسب المتعارف عليه في تلك العقود. وبسبب القفزة الهائلة في أسـعار الغاز الفورية في منطقة آسـيا نهاية عام 2020، باتت أسـعار الشـحنات المرتبطة بخام برنت أقل منها بنسبة 33% في سابقة تاريخية.

3. تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمي

3.1 التطورات العالمية

بعد التراجع الذي شـهدته صـادرات الغاز الطبيعي المسـال خلال الربع الثالث من عام 2020، عاودت مجدداً الصعود خلال الربع الرابع لتصل إلى 93.2 مليون طن بنسبة نمو بلغت 12.8%، بسبب ديناميكية الأسـواق سـالفة الذكر. لكنها في المقابل، لم تسـجل أي نمو على أسـاس سـنوي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق 2019 كما يبين الشكل-3، وهو على عكس المعتاد في السوق العالمي الذي يشهد عادة نمواً خلال نفس الفترة من العام. علاوة على دخول مشاريع جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة خلال الربع الرابع من عام 2020، والتي كان يتوقع أن يسـاهم تشـغيلها في زيادة الصـادرات لولا الديناميكية التي شـهدتها أسـواق الغاز العالمية واضـطرابات سـوق النقل البحري وتوقف بعض المحطات.

وبذلك يكون عام 2020 قد شـهد أداء متفاوت من ربع لآخر مقارنة بعام 2019، من "نمو" خلال الربع الأول والثاني، ثم "تراجع" خلال الربع الثالث، وأخيراً "ثبات" عند نفس مستوى الصـادرات خلال الربع الرابع.

الشكل-3: تطور إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال عامي 2019 و2020

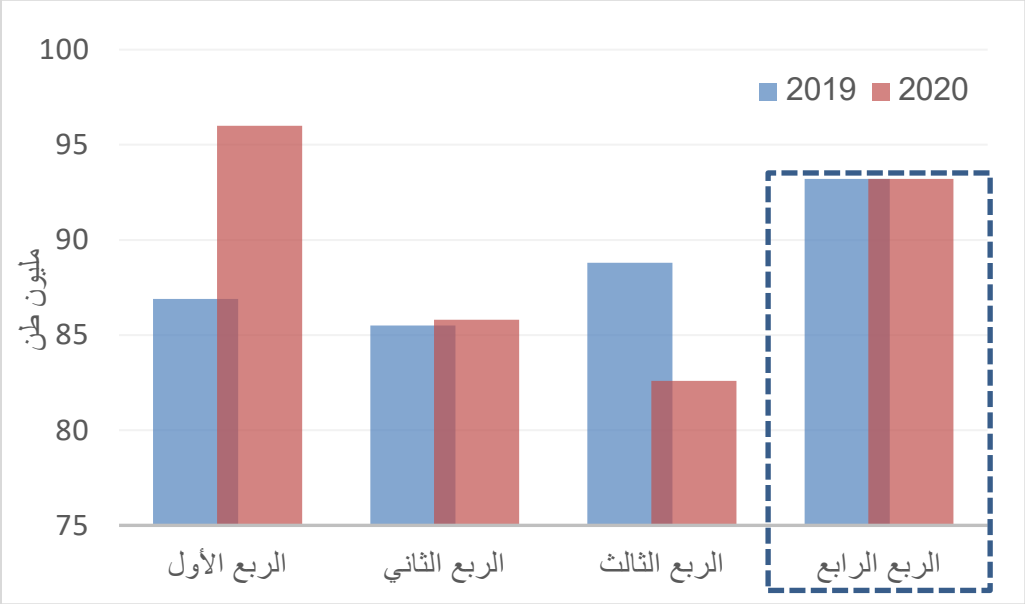

المصدر: أوابك استناداً إلى بيانات Cedigaz و LNG Data unlimited وICIS

على مستوى الدول المصدرة، استطاعت الولايات المتحدة التي تراجعت صـادراتها بشكل كبير على مدار العام، تحقيق أول نمو في صـادراتها خلال الربع الرابع من عام 2020 حيث قامت بتصـدير

نحو 16 مليون طن، مقارنة بـــ 7.2 مليون طن خلال الربع الثالث أي بنسبة نمو بين الربعين تخطت الـ 120%، كما أنها أعلى من صادرات الربع المماثل من عام 2019 بنسبة نمو على أساس سنوي 41.5% وهو أفضل أداء للصادرات من الولايات المتحدة على مدار عام 2020 كما يبين الشكل-4. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى قوة الطلب من السوق الآسيوي في فترة الشتاء، مما ساهم في تشغيل محطات الإسالة في الولايات المتحدة بمعدلات مرتفعة لتحميل المزيد من الشحنات وتصديرها إلى أسيا، بعد أن اضطر مشغلو هذه المحطات إلى تخفيض إمدادات الغاز إليها في استجابة لضعف الطلب الذي شهدته شهور الصيف. وعلى أثر قوة الطلب، تم تشغيل محطات الإسالة الأمريكية بكامل طاقتها تقريباً خلال شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2020 بمعدل 9 مليار قدم مكعب/اليوم بعد أن وصلت إلى مستويات تشغيل متدنية في فترة الصيف حين بلغت 2 مليار قدم مكعب/اليوم.

وإجمالا كأداء على مستوى العام، استطاعت الولايات المتحدة أن تنهي عام 2020 بصادرات إجمالية 47.4 مليون طن مقارنة بـ 43.2 مليون طن عام 2019 بنمو سنوي 9.7%.

الشكل-4: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة خلال عام 2020

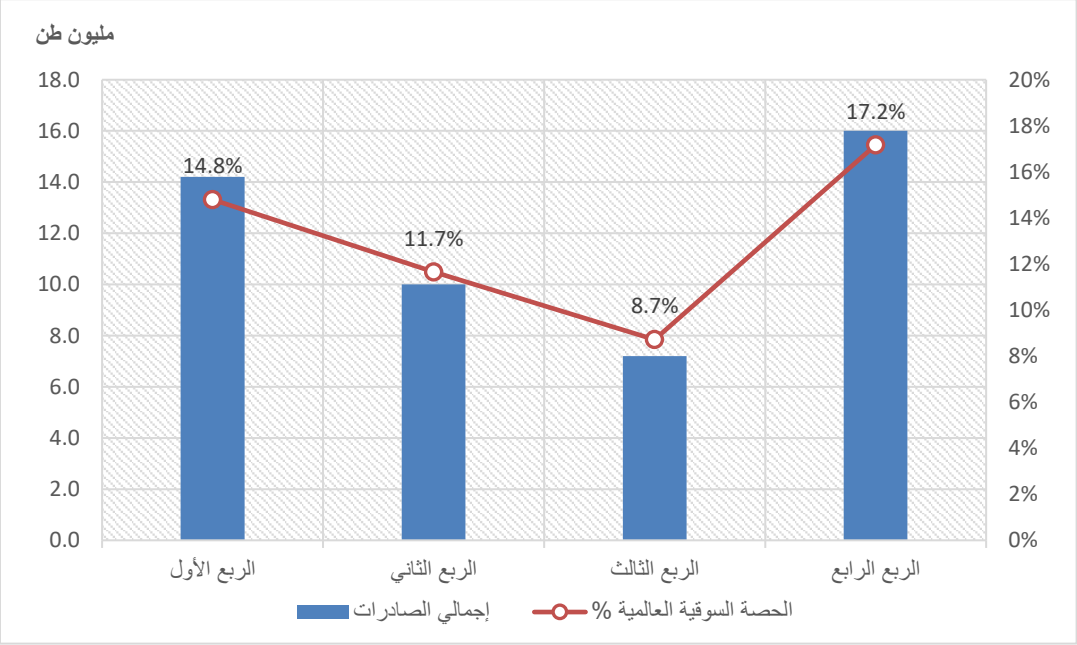

المصدر :**أوابك** استناداً إلى بيانات Cedigaz و LNG Data unlimited وICIS

أما في **أستراليا**، فقد ارتفعت صادراتها خلال الربع الرابع إلى 20 مليون طن، مقارنة بنحو 18.3 مليون خلال الربع الثالث بنسبة نمو بين الربعين 9.3%، كما أنها أعلى من صادرات الربع المماثل من عام 2019 بنسبة نمو على أساس سنوي 2%. ويأتي هذا الأداء الجيد في الصادرات على الرغم من استمرار توقف محطة الإسالة العائمة Perlude LNG القائم على تشغيلها شركة Shell الهولندية، وذلك منذ شهر شباط/فبراير مطلع عام 2020 بسبب بعض الأعطال الكهربائية، وإيقاف وحدة أخرى من

وحدات الإسالة الثلاثة في مشروع Gorgon لإجراء صيانة لها لفترة والتي استغرقت شهرين تقريباً خلال الربع الرابع من 2020.

أما في **روسيا**، رابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال عالمياً، فقد ارتفعت الصادرات إلى 8 مليون طن خلال الربع الرابع بنسبة نمو 14.3% على أساس الربع، ونحو 5.3% على أساس سنوي (مقارنة بالربع المماثل من عام 2019). ونجحت في تصدير عدة شحنات إلى السوق الصيني من محطة Yamal عبر المسار القطبي نتيجة انخفاض سمك طبقة الجليد علماً بأن روسيا تستخدم ناقلات الغاز الطبيعي المسال الكاسحة للجليد. وفي مقابل تلك الارتفاعات في كبار الدول المصدرة، حدثت تراجعات حادة في بعض المناطق أثرت على حجم الإمدادات في السوق العالمي منها توقف محطة تصدير الغاز الطبيعي المسال في النرويج بسبب الاضطرابات العمالية في البلاد حيث لم يتم تصدير أية شحنة خلال الربع الرابع. كما استمر مسلسل التراجع في الصادرات من ترينيداد وتوباغو التي بلغت 1.7 مليون طن خلال الربع الرابع مقابل 2.4 مليون طن خلال الربع الثالث. وقد جاء أداء نمو الصادرات بنسب وكميات متفاوتة من بعض الدول المصدرة كما يلخص الجدول-1.

الجدول-1: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الرابع من عام 2020، ومقارنته بالربع السابق والمماثل من عام 2019 (مليون طن)

الدولة	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	تغير الربع الرابع مقارنة بالربع السابق	تغير الربع الرابع 2020 على أساس سنوي
	2019	2020	2020	2020	
الجزائر	3.0	2.3	2.4	%4.3	%20.0-
أنجولا	1.1	1.2	0.9	%25-	%18.2-
الأرجنتين	0.1	0.0	0		
أستراليا	19.6	18.3	20	%9.3	%2.0
بروناي	1.8	1.4	1.5	%7.1	%16.7-
الكاميرون	0.3	0.3	0.3	%0.0	%0.0
مصر	1.2	0.1	1	%900	%16.7-
غينيا الاستوائية	0.8	0.6	0.5	%16.7-	%37.5-
إندونيسيا	4.0	3.6	3.4	%5.6-	%15.0-
ماليزيا	7.0	5.6	6.4	%14.3	%8.6-
نيجيريا	5.2	5.2	4.6	%11.5-	%11.5-
النرويج	1.2	0.9	0	%100-	%100.0-
عمان	2.7	2.1	2.8	%33.3	%3.7
بابوا غينيا الجديدة	2.0	2.1	2.2	%4.8	%10.0
بيرو	1.1	1.0	1	%0.0	%9.1-
قطر	18.5	19.9	18.9	%5.0-	%2.2
روسيا	7.6	7.0	8	%14.3	%5.3
ترينيداد وتوباغو	3.2	2.4	1.7	%29.2-	%46.9-
الإمارات	1.5	1.4	1.6	%14.3	%6.7
الولايات المتحدة	11.3	7.2	16	%122.2	%41.6
الإجمالي	93.2	82.6	93.2	12.7%	-

المصدر: أوابك استناداً إلى بيانات Cedigaz و LNG Data unlimited و ICIS و EIA و IEA

3.2 تطور الصادرات من الدول العربية

بالرغم من التداعيات السلبية التي عصفت بأسواق الغاز العالمية بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلا أن صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال لم تتأثر خلال الربع الرابع على غرار ما تم في الفترات السابقة من عام 2020، ويعود ذلك في المقام الأول إلى طبيعة التعاقدات القائمة على عقود طويلة الأمد بين الشركات الوطنية في الدول العربية وعملاءها في الأسواق الأوروبية والآسيوية. حيث تعد الدول العربية **المورد الرئيسي المعتمد طويل الأمد** لكبار المستهلكين في مختلف الأسواق، والأعلى موثوقية بين كل الدول المصدرة. وإجمالا، فقد ارتفعت صادرات الدول العربية خلال الربع الرابع من عام 2020 إلى حوالي 26.7 مليون طن بزيادة 0.9 مليون طن عن الربع الثالث بنسبة نمو 3.4%، لكنها أقل بنحو 0.2 مليون طن عن الربع المماثل من عام 2019 بنسبة تراجع 0.7% فقط. ونظراً لارتفاع الصادرات من كبار المنتجين مثل الولايات المتحدة، تراجعت **الحصة السوقية للدول العربية في السوق العالمي خلال الربع الرابع من عام 2020 لتصل إلى 28.65%، مقارنة بـ 31.2% في الربع الثالث، لكنها تظل ضمن متوسط الحصة السوقية للصادرات العربية في عام 2020** والتي بلغت لعام 2020 ككل نحو 29.65% كما يبين الشكل-5.

الشكل-5: تطور صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال والحصة السوقية٪ خلال عام 2020

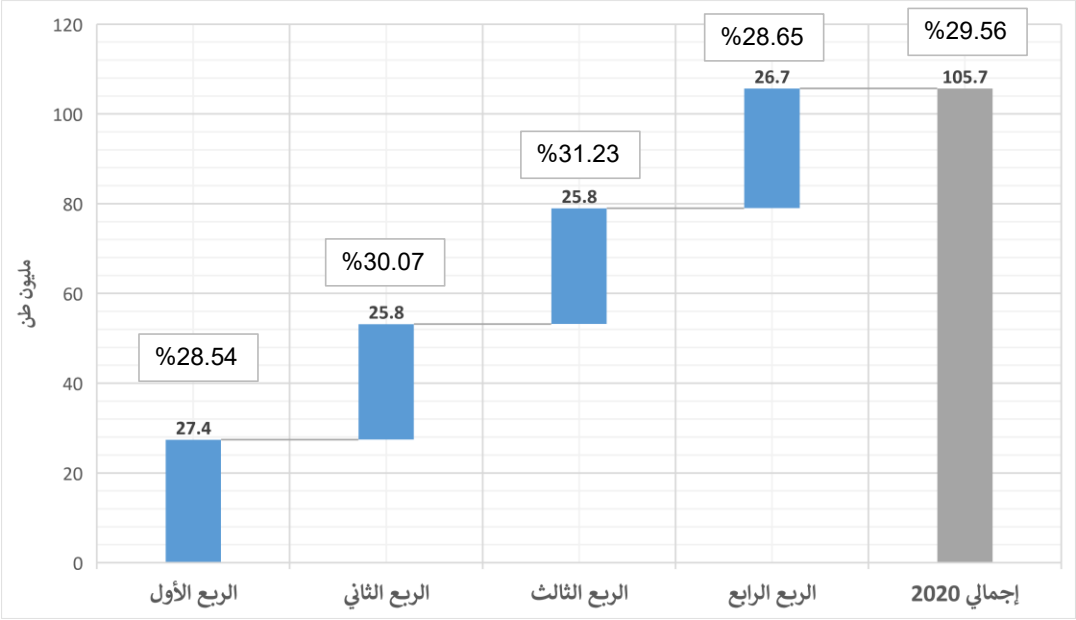

بلغ إجمالي **صادرات دولة قطر** خلال الربع الرابع نحو 18.9 مليون طن مقارنة بـ 19.9 مليون طن المسجل خلال الربع الثالث بنسبة تراجع 5%، لكنه أعلى مقارنة بالربع المماثل من العام السابق بنسبة نمو 2.2% (حوالي 0.4 مليون طن). وبذلك تختتم دولة قطر عام 2020 كأكبر مصدر للغاز

الطبيعي المسال مجدداً بإجمالي **78.5 مليون طن** متخطية أستراليا التي كان من المتوقع أن تحتل المرتبة الأولى قبل أن تضرب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الأسواق العالمية، وبسبب توقف محطات إسالة في أستراليا بغرض الصيانة.

في المقابل شهدت بقية الدول العربية المصدرة للغاز الطبيعي المسال نمواً في إجمالي صادراتها منقادة بانتعاش الطلب عليه في الأسواق المختلفة. **ففي دولة الإمارات**، ارتفع إجمالي الصادرات خلال الربع الرابع إلى 1.6 مليون طن مقارنة بـ 1.4 مليون طن خلال الربع الثالث بنسبة نمو 14.2%، ونحو 7.1% على أساس سنوي مقارنة بالربع المماثل من عام 2019، وهو الربع الذي حقق أفضل أداء على الإطلاق على مدار العام، واختتمت دولة الإمارات عام 2020 بإجمالي صادرات 5.8 مليون طن/السنة، وهي تماثل الطاقة التصميمية لمحطة الغاز الطبيعي المسال الوحيدة في "جزيرة داس"، أي بنسبة تشغيل 100%، لتعزز دولة الإمارات من مكانتها وصدارتها في السوق العالمي.

أما في الجزائر، فقد ارتفعت الصادات خلال الربع الرابع إلى 2.4 مليون طن بارتفاع طفيف عن الربع الثالث (حوالي 0.1 طن)، لكنها أقل من الربع المماثل من عام 2019 بنسبة تراجع على أساس سنوي 20%. وبذلك اختتمت الجزائر عام 2020 بصادرات إجمالية 10.3 مليون طن وهي أقل من نصف الطاقة التصميمية لمنشآت إسالة الغاز في سكيكدة وأرزيو والتي تبلغ طاقتها الكلية 25.4 مليون طن/السنة.

وفي **سلطنة عمان**، ارتفعت الصادرات خلال الربع الرابع إلى 2.8 مليون طن بزيادة 0.7 مليون طن عن الربع الثالث (نسبة نمو 33.3%) ونسبة نمو على أساس سنوي 3.7% مقارنة بالربع المماثل من عام 2019. وبذلك اختتمت سلطنة عمان عام 2020 بصادرات إجمالية 9.6 مليون طن بنسبة تشغيل تخطت 92% لمنشآت إسالة وتصدير الغاز التابعة للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال.

أما في **جمهورية مصر العربية**، فقد ساهم ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال عالمياً في الأسواق الفورية، في معاودة التصدير من محطة "إدكو"، المحطة الوحيدة العاملة في مصر حتى نهاية العام. حيث نجحت في تصدير عدة شحنات للسوق الأوروبي والآسيوي مستفيدة من ظروف السوق المواتية، ووصل إجمالي الصادرات خلال الربع الرابع إلى 1 مليون طن مقارنة بـ 0.1 مليون طن خلال الربع الثالث، وهو أفضل نمو على الإطلاق خلال عام 2020 بعد أن كانت مصر الأكثر تأثراً على مستوى الدول العربية بحالة تهاوي الأسعار. وإجمالا فقد بلغ إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال من مصر خلال عام 2020 حوالي 1.5 مليون طن مقارنة بـ 3.6 مليون طن خلال عام 2019. إلا أنه من المتوقع أن

تعزز مصر من صادراتها خلال عام 2021، في ضوء الاتفاق بين الشركاء على معاودة تشغيل محطة الإسالة في مدينة دمياط بعد توقف دام لثمان سنوات.

يلخص الشكل-6، تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الربع الثالث والرابع من عام 2020 ومقارنتها مع العام السابق.

الشكل-6: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الربع الثالث والرابع من عام 2020 ومقارنتها مع العام السابق

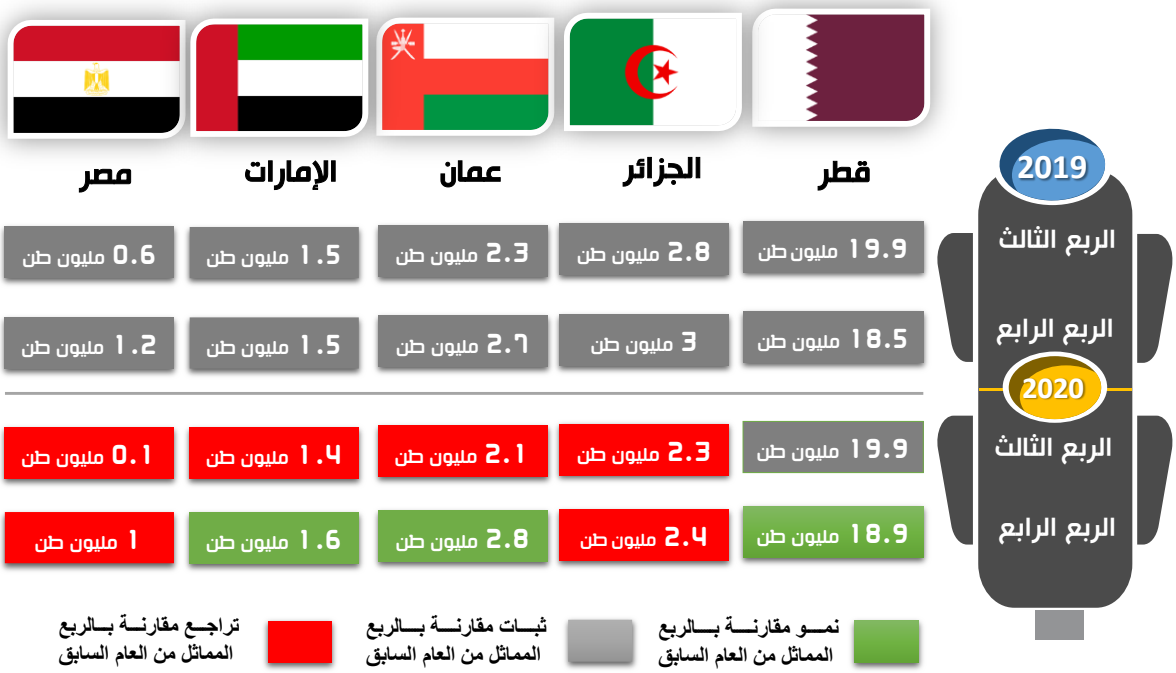

4. تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية

أما من جانب تطور الطلب في الأسواق المختلفة خلال الربع الرابع من عام 2020، فقد بات واضحا استمرار انتعاش الطلب خلال الربع الرابع، حيث بلغ إجمالي الواردات 92.5 مليون طن مقارنة بنحو 84.3 مليون طن خلال الربع الثالث أي بنمو 9.7%، لكن بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2019، لم يشهد نمواً على أساس سنوي حيث سجلت الواردات آنذاك 92.7 مليون طن.

لكن إجمالا بلغ إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال في عام 2020 نحو 360.3 مليون طن وهي أعلى من واردات عام 2019 بنسبة نمو 2%، وذلك على الرغم من تداعيات إجراءات الإغلاق الاقتصادي التي اتخذتها عدة دول. لتبرهن مجدداً صناعة الغاز الطبيعي بشكل عام والغاز الطبيعي المسال بشكل خاص على أهميتها وصدارتها في تلبية الطلب العالمي على الطاقة بأسعار معقولة.

ولعل السمة الأساسية للسوق العالمي ككل خلال الربع الرابع من عام 2020 هو إعادة التوزان داخل السوق، ففي الوقت الذي تراجعت فيه واردات أسواق أوروبية شهدت أسواقاً آسيوية ولاتينية نمواً في الطلب.

ففي السوق الآسيوي، حقق إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الرابع قفزة إلى 70.7 مليون طن بزيادة 8.9 مليون طن عن الربع الثالث، وهي تقريباً نفس الواردات المسجلة خلال الربع المماثل من العام السابق 2019، في إشارة واضحة ليس فقط إلى "التعافي" في السوق الآسيوي بل و"انتعاش الطلب" مجدداً منقاداً بتنامي واردات الصين التي حافظت على تقدمها في نمو الواردات التي بلغت 20.6 مليون طن خلال الربع الرابع بزيادة 2.8 عن الربع المماثل من عام 2019. وبالتالي أصبحت الصين أسرع الأسواق الآسيوية في التعافي من تداعيات الجائحة بعد أن كانت أولى الأسواق المتأثرة بها، بل وتتقدم لتصبح أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال السنوات القليلة المقبلة. كما انضمت اليابان إلى الأسواق التي شهدت انتعاشاً في الطلب، ومعها كوريا الجنوبية وتايوان. أما في **منطقة جنوب آسيا** التي تشمل أسواق باكستان والهند وبنغلاديش، فقد حققت نمواً ملحوظاً في حجم وارداتها التي بلغت مجتمعة خلال الربع الرابع حوالي 10.5 مليون طن بنسبة نمو على أساس سنوي 18%.

أما في السوق الأوروبي، والذي نجح في امتصاص الفائض من امدادات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمي خلال الشهور الستة الأولى من عام 2020، وأيضاً خلال فترات طويلة من عام 2019، فلم يتغير المشهد تقريباً خلال الربع الرابع مقارنة مع الثالث حيث بلغ حجم الواردات 16.7 مليون طن، بزيادة 0.7 مليون طن، لكن بتراجع كبير عن الربع المماثل من عام 2019 بلغ 7.4 مليون طن بنسبة تراجع 30.7% (على أساس سنوي). وعادة ما يلعب السوق الأوروبي دور عامل الاتزان في تجارة الغاز الطبيعي المسال، فعند زيادة الإمدادات من الدول المصدرة بما يفوق الطلب العالمي، يستطيع السوق الأوروبي امتصاص فائض الإمدادات لما لديه من بنية تحتية هائلة تسمح بتخزين كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال. أما في حالة تنامي الطلب في آسيا وتوجه الشحنات إلى هناك، فتتراجع واردات السوق الأوروبي لكن في المقابل يقوم بتعويض احتياجاته من خلال واردات الغاز عبر خطوط الأنابيب خاصة من روسيا. **وهذه هي الديناميكية المميزة لصناعة الغاز الطبيعي المسال التي تتأثر بالطلب الإقليمي شداً وجذباً لكن سرعان ما تعاود التوازن بنفسها بالرغم من عدم وجود منظمة تتحكم في سقف الإنتاج على غرار منظمة أوبك في سوق النفط.**

أما في منطقة الأمريكيتين، فقد بلغ إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الرابع حوالي 3.8 مليون طن بزيادة طفيفة 0.4 مليون طن عن الربع الثالث، وأعلى بحوالي 1.1 مليون طن عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة نمو (41% على أساس سنوي) ويعود ذلك إلى تنامي واردات

البرازيل بسبب ضعف توليد الطاقة الكهرومائية في جنوب البلاد، والتي تم تعويضها باستيراد الغاز لسد حاجة قطاع الكهرباء، علماً بأن البرازيل حققت أعلى نسبة نمو عالمي في حجم الواردات خلال الربع الرابع من عام 2020.

وفي سوق **الشرق الأوسط** الذي يضم كلا من الكويت والإمارات والأردن وفلسطين المحتلة، فنظراً لطبيعة الطلب الموسمي الذي يشتد فقط في أشهر الصيف لتلبية احتياجات قطاع الكهرباء، تراجع إجمالي الواردات خلال الربع الرابع إلى 1.3 مليون طن مقابل 3.1 مليون طن في الربع الثالث، لكنه أعلى من الربع المماثل من العام السابق بنحو 0.3 مليون طن بنسبة نمو 30% (على أساس سنوي).

يلخص الشكل-7، تطور واردات الأسواق العالمية خلال الربع الرابع من عام 2020 ومقارنتها مع العام السابق.

الشكل-7: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الثالث والرابع من عام 2020 ومقارنتها مع 2019

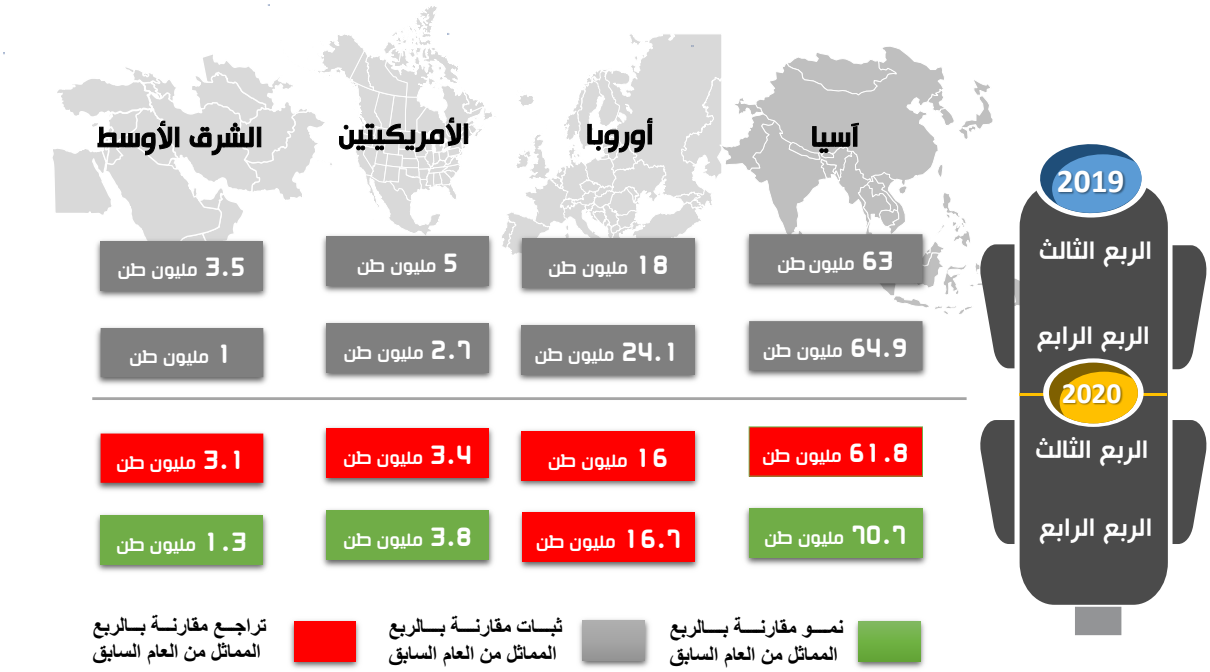

5. تحديث حالة مشاريع الغاز الطبيعي المسال المخطط تنفيذها

أثرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثيراً بالغاً على ميزانيات شركات النفط والغاز العالمية، حيث أعلنت العديد من الشركات تخفيض ميزانياتها الرأسمالية والتشغيلية لعام 2020 عما كان مخططاً، ووصل التخفيض إلى ما يعادل نحو 30% من إجمالي الميزانيات التي كانت مرصودة لعام 2020.

وفي قطاع الغاز الطبيعي المســـال الذي يعد من أكبر القطاعات في التكاليف الاســـتثمارية، كان السوق العالمي يستعد لموجة جديدة لاتخاذ قرارات الاستثمار في عدة مشاريع تصديرية عملاقة في عام 2020، إلا أن أوضاع السوق المتقلبة، والضبابية بخصوص زمن التعافي من تداعيات الجائحة أدت إلى توجيه ضربة قوية للاستثمارات الجديدة طالت غالبية المشاريع المخطط لها خلال الشهور الأولى من عام 2020. ومن بين كافة المشاريع التي كانت تستعد لاتخاذ القرار النهائي في عام 2020 والمقدر عددها بـ 21 مشروع، تم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في مشروع واحد فقط وهو Costa Energia Azul في المكسيك وفق ما أعلنته شركة Energy Sempra المطورة للمشروع، حيث قررت المضي قدماً في تنفيذ المرحلة الأولى باستثمارات 2 مليار دولار، على أن يدخل المشروع حيز التشغيل بحلول عام 2024 بطاقة 2.5 مليون طن/السنة. ليكون بذلك عام 2020 العام الأسوأ في الأداء لاستثمارات الغاز الطبيعي المسال منذ خمس سنوات من حيث عدد المشاريع والطاقة الإجمالية كما يبين الشكل -8.

الشكل-8: تطور الاستثمارات في مشاريع الغاز الطبيعي المسال، والتي تبين أن عام 2020 هو الأقل أداء

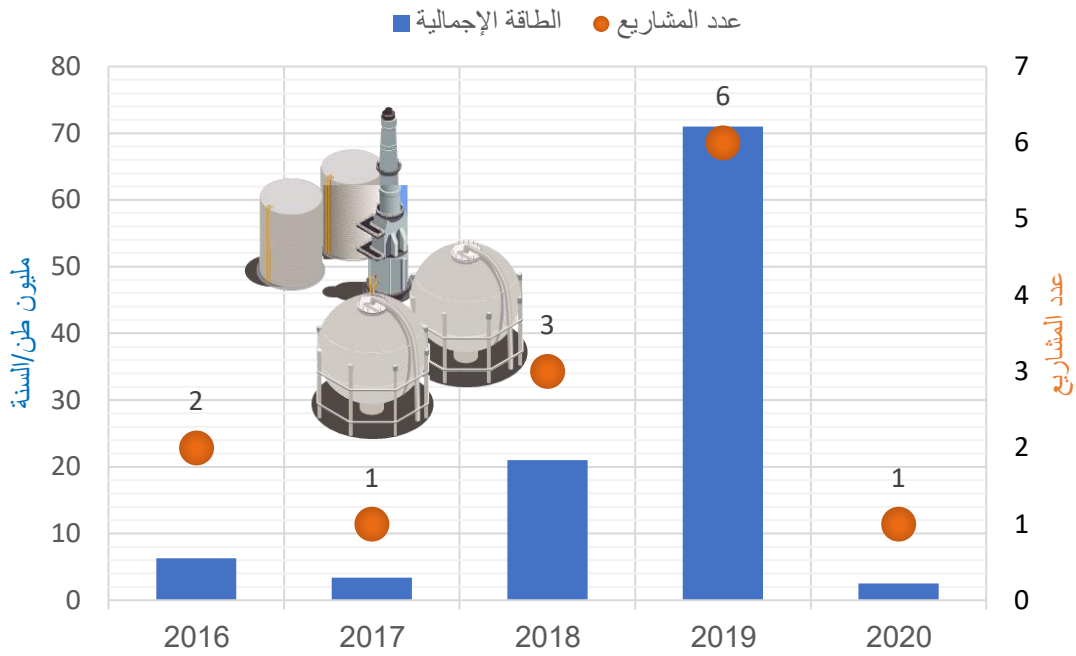

لكن في المقابل، فإنه من المتوقع أن يكون عام 2021 مختلفاً، حيث أن غالبية المشـــاريع التي تم تأجيلها في عام 2020، تعتزم الشركات المطورة لها أن تتخذ قرار الاستثمار النهائي في عام 2021. كما باتت ظروف السوق الحالي مواتية جداً للاستثمار بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية، وعدم تأثر الطلب العالمي ووجود عدة مؤشرات على تعافيه مستقبلاً. وإجمالا فإن

عام 2021 قد يشهد اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في 14 مشروعاً يصل مجموع طاقاتهم التصميمية إلى 195 مليون طن/السنة كما يبين الجدول-2.

الجدول-2: مشاريع الغاز الطبيعي المسال المؤجلة من عام 2020 وقيد انتظار قرار الاستثمار النهائي خلال عام 2021

الدولة	المشروع	القرار الأصلي	التاريخ المتوقع	الشركة المطورة	مليون طن/السنة	تاريخ التشغيل
الولايات المتحدة	Rio Grande	2020	2021	NextDecade	27	2024
	Port Arthur	2020	2021	Sempra	13.5	2024
	Driftwood LNG	2020	2021	Tellurian	27.6	2024
	Freeport T4	2020	2021	Freeport LNG	4.5	2024
	Plaquemines	2020	2021	Venture Global	10	2024
	Lake Charles	2020	2021	Energy Transfer	16.45	2025
	Annova LNG	2020	2021	Excelon	6	2024
أستراليا	Pluto Exp.T2	2020	2021	Woodside	4.3	2024
	Browse T1-T3	2020	2021	Woodside	11.7	2025-2024
كندا	Woodfibre	2020	2021	Pacific O & G	2.1	2024
موزمبيق	Rovuma LNG	2020	2021	ExxonMobil	15.2	2025
قطر	توسعة حقل الشمال	2020	2021	قطر للبترول	49	2025
روسيا	Obskiy LNG	2020	2021	Novatek	5	2024
ب.غينيا الجديدة	PNG LNG expansion	2020	2021	ExxonMobil	2.7	2024
الإجمالي	14 مشروعا				195 مليون طن / السنة	

المصدر: أوابك، Cedigaz، ICIS، EIA، IEA، GEM، S& P Global Platts

6. خلاصة صناعة وتجارة الغاز الطبيعي المسال في عام 2020

كان عام 2020 عاماً استثنائياً بامتياز مليء بالتحديات نتيجة انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19) وما أعقبها من تداعيات على الأنشطة الاقتصادية في معظم دول العالم، حيث اتخذت عدة دول إجراءات لتطبيق العزل الاجتماعي وإغلاق الحدود وإيقاف حركة الملاحة الجوية بغية احتواء الفيروس والحد من انتشاره، بل ووصل الأمر إلى تقييد حركة السكان بين المقاطعات والمناطق داخل القطر الواحد. كما امتدت إجراءات الاحتواء لتشمل إيقاف كافة الأنشطة العامة وإيقاف معظم أنشطة قطاع التجزئة والقطاع الصناعي أو الحفاظ على تشغيلها عند المعدلات الأدنى بما يكفي تلبية المتطلبات الضرورية. وقد تأثر قطاع الغاز الطبيعي المسال كغيره من القطاعات بهذه الإجراءات بعدة تداعيات ستلقي بظلالها على هذا القطاع الاستراتيجي، إلا أنه وبالرغم من التداعيات السلبية على القطاع، توقعت الأمانة العامة لمنظمة أوابك أن تنشأ فرص تساهم في تحقيق التوازن داخل السوق العالمي واستمرار تدفق استثماراته.

فالدول العربية المصدرة للغاز الطبيعي المسال، لم تتأثر صادراتها خلال عام 2020 إلا بشكل طفيف، حيث بلغ إجمالي الصادرات نحو 105.7 مليون طن، مقارنة بنحو 108.5 مليون طن بنسبة تراجع طفيفة بلغت 2.6%، وبحصة سوقية 29.65%. ويعود ذلك في المقام الأول إلى طبيعة التعاقدات القائمة على عقود طويلة الأمد بين الشركات الوطنية في الدول العربية وعملاءها في الأسواق الأوروبية والآسيوية. حيث تعد الدول العربية **المورد الرئيسي المعتمد طويل الأمد** لكبار المستهلكين في مختلف الأسواق، والأعلى موثوقية بين كل الدول المصدرة.

أما من جانب التجارة العالمية، فقد بلغ إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال لعام 2020 نحو 360.3 مليون طن وهي أعلى من واردات عام 2019 بنسبة نمو 2%، وذلك على الرغم من تداعيات إجراءات الإغلاق الاقتصادي التي اتخذتها عدة دول. لتبرهن مجدداً صناعة الغاز الطبيعي بشكل عام والغاز الطبيعي المسال بشكل خاص على أهميتها وصدارتها في تلبية الطلب العالمي على الطاقة بأسعار معقولة.

ولم يعاني السوق العالمي من طفرة في الإمدادات كما كان متوقعاً قبيل ظهور الجائحة، بل ساهم تخفيض الإنتاج من قبل بعض الدول المصدرة نتيجة أعمال الصيانة وغيرها، وقدرة السوق الأوروبي على امتصاص الفائض في الإمدادات لما لديه من مرونة في هذا الصدد في تحقيق التوزان المطلوب.

أما من جانب الاستثمارات، فقد كان تأثير الجائحة عليها شديد الأثر، ليسجل عام 2020 أسوء أداء خلال السنوات الخمس السابقة باتخاذ قرار الاستثمار النهائي في مشروع واحد في المكسيك بطاقة 2.5 مليون طن/السنة

ويبقي مسلسل ارتفاع وهبوط الأسعار في السوق الفوري السمة الرئيسية لصناعة الغاز الطبيعي التي تعبر وبوضوح عن ديناميكية هذا السوق خاصة مع وصول الأسعار إلى مستويات تاريخية تذكرنا بالفترة التي أعقبت حادثة مفاعل فوكوشيما في اليابان، والتي تسببت في رفع أسعار الشحنات الفورية إلى أكثر من 20 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. لذا يبقي الربط مع خام برنت في العقود طويلة الأمد الضمانة الرئيسية لاستقرار الأسعار في السوق العالمي بما يحقق المنفعة لكل من البائع والمشتري.

وبالرغم مما شهده عام 2020 من أحداث، إلا أن أوضاع السوق مرشحة لمزيد من الاستقرار خلال عام 2021، مع الثقة في استقرار الإمدادات من الدول المصدرة. كما يتوقع أن يشهد عام 2021 عودة لموجة الاستثمارات في مشاريع الإسالة الجديدة التي تأجلت نتيجة تداعيات الجائحة. ولذلك من المتوقع حدوث تحسن في الطلب على الغاز الطبيعي المسال.